النهار ٢٤-٠٥-٢٠٢١

تأييداً لمؤتمر دولي خاص بلبنان

رمزي جريج

دولة ##لبنان الكبير، التي أنشاها مؤتمر دولي في العام ١٩٢٠ بناءً على مطالبة ممثلي الشعب اللبناني، عانت أزماتٍ سياسيةً كثيرةً طوال قرن كامل هو مقدار عمرها. وتعرَّض مواطنوها عام ١٩٧٥ لحرب أهلية مدمّرة، لم تجد لها نهاية إلا بمؤتمر عربي عُقِد عامَ ١٩٩٠ في الطائف. ولأن كثيرًا ممن تولَّوا فيها السلطة اتَّسموا بعدم الأهلية وسوءِ الأداء، فقد انتهى بها المطافُ إلى انهيار مؤسساتي شبه كامل، تمثَّل بالعجز المتكرر عن تأليف الحكومات أو إجراء #الانتخابات الرئاسية أو النيابية في مواعيدها، بحيث استشرى الفراغ وتمدد في الزمن وفي أعمال السلطات #الدستورية، حتى اكتملت صورة هذا الانهيار بما آل إليه الوضع حاليًّا من أزمة حكم مستعصية، وكارثة مالية واقتصادية فادحة، تهددان الشعب بلقمة عيشه وأمان يومه؛ وتحوّلان لبنان إلى "دولة فاشلة" بكل معنى الكلمة، حتى ان المواطنين فقدوا أي أمل في استعادة مقوّمات عيشهم الكريم في ظل هذا النظام السياسي الفاشل.

ولم تنجح طاولات الحوار الداخلي، على اختلاف تسمياتها وأسباب انعقادها وجداول أعمالها، في جمع الأطراف على موقف إنقاذي أو كلمةٍ سواء. كذلك تعثرت المبادرة الفرنسية التي تعهّد المسؤولون اللبنانيون تنفيذها وتراجعوا، على رغم أن الشعب كان قد عقد آمالاً كبيرة على نجاحها لتكون مستهلاً لنجاة الوطن وتعافيه؛ يضاف إلى ذلك أن الحالة التي وصلت إليها البلاد تهدد بفوضى كبيرة وبأعمال عنف وربما اقتتال، مع وجود مئات آلاف الغرباء على أرض لبنان، مما يشكل تهديداً للأمن بمفهومه الواسع، بحيث بات المخرج الوحيد للخلاص من الواقع الراهن مؤتمرَ حوار دوليًّا ترعاه الأمم المتحدة، التي من واجبها وواجب مجلس الأمن على وجه التحديد، الدعوة إليه، استناداً إلى دورها المعترف لها به في حماية الشعوب من الظلم الذي يلحق بها عند فشل دُولِها، وفي نجدتها عندما تحل بها كوارث اقتصادية واجتماعية.

فالأسباب الموجبة لتدخّل الأمم المتحدة من أجل إنقاذ لبنان متوافرة: منافذ الحلول الداخلية مقفلة تمامًا، والتجارب المتعاقبة دلَّت على أن أزماتنا لم تعالَجْ إلا عبر مؤتمرات أو اتفاقات دولية، اضافة إلى أن جميع قضايا المنطقة في الوقت الحاضر موضوعةٌ على طاولات مفاوضات الأمم، فلا مبرر لكي يُستثنى لبنان من ذلك، وله من وضعه الراهن وارتباطه الوثيق بسائر مشكلات المنطقة ما يفرض على هيئة الأمم المتحدة أن تقوم بواجب حمايته من الأخطار التي تهدد وجوده.

ولقد مارست الأمم المتحدة هذا الدور الحامي (Protecteur) في أماكن كثيرة من العالم، من أجل إعادة بناء بعض الدول التي انهارت أنظمتها. ومن دون الدخول في آليات هذا الدور وتفاصيل ممارسته، وقد أبرزتها بعض المؤتمرات الحقوقية (١)، فإنه يمكن التأكيد أن مبادرة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي خاص بلبنان موافقة تمامًا للأحكام القانونية التي تحدد الصلاحيات العائدة للمنظمة الدولية بمقتضى ميثاقها، ولا سيما المادة الأولى التي حددت المقاصد التي يجب أن تسعى إليها، وهي حفظ السلام والأمن الدولي، والمواد ٢ و٢٤ و٢٥ وسواها، التي حددت آلية وسبل تحقيق تلك الأهداف.

ويندرج ضمن واجب الحماية (Protection)، المساعدةُ على إصلاح الدولة (l'Etat Restauration de) وإعادة تكوين ركائزها الأساسية من سلطات دستورية عطَّلَ القيّمون عليها عملها. وأول وجوه تدخّل الأمم المتحدة الإشراف على انتخابات نيابية نزيهة تعيد الكلمة الفصلَ الى الشعب وتؤدي إلى إحداث تغيير في السلطة؛ أما الوجه الآخر فيتمثل بإعادة تكوين الدولة بمختلف سلطاتها الدستورية ومؤسساتها الإدارية والقضائية، توصلاً إلى إقرار نظام سياسي جديد أو إلى تطبيق سليم للدستور القائم.

ذلك أن عدم تطبيق اتفاق الطائف بكامل بنوده منذ أكثر من عشرين عامًا (اللامركزية الإدارية، إنشاء الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية الخ...)، وظهور ثغرات كثيرة في إطار ممارسة السلطات الدستورية (عدم لحظ مهلة لرئيس الجمهورية من أجل إجراء استشارات نيابية ملزمة ومهلة أخرى لرئيس الحكومة المكلف من أجل تشكيل الحكومة)؛ ذلك كلّه يجب أن يشكل مادة غزيرة لحوار وطني ترعاه الأمم المتحدة، ويقرر فيه المجتمعون، الذين من المفترض أن يمثلوا تمثيلًا صحيحًا مختلف مكونات الشعب اللبناني، أي دولة يريدون، فينبثق من تفاهمهم عقد جديد ينظم العلاقة في ما بينهم، ويحدد صلاحيات السلطات الدستورية على نحو لا يترك مجالاً للتأويل والغموض، ويكرس في الوقت عينه استقلالية السلطة القضائية المنصوص عليها في المادة ٢٠ من الدستور والمطالَبِ بها من شرائح الشعب كافة.

ولا يُرَدُّ على ذلك، بأن رعاية الأمم المتحدة لمثل هذا المؤتمر تُعتبر تدخلاً في الشأن الداخلي يجب على المنظمة الدولية أن تمتنع عنه، ذلك لأن واجب الحماية ورفع الظلم عن شعب تفككت أوصال دولته يتقدم أي اعتبار آخر، ويرتكز على القول المعروف للفيلسوف الفرنسي Paul Ricoeur (٢) "العذاب ينشئ موجباً"

(La souffrance oblige)، يلزم الأمم المتحدة بالتدخل لمساعدة الشعب الذي يتألم من انهيار دولته، خصوصاً اذا كان الوقت المتاح قصيراً، فالعجلة تضفي مشروعية على هذا التدخل (٣)".

وغالباً ما يتم تدخل الأمم المتحدة إثر اشتراط البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو الدول المانحة (كتلك المشاركة في مؤتمر "سيدر") جملة إصلاحات بنيوية على الدولة المعنية، لكي يقدموا لها الدعم المالي الذي تحتاج اليه، فيندرج تدخل الأمم المتحدة ضمن تلك الشروط، ويجد مبرراً له في حرصها على التخفيف من عذاب الشعب الذي يستنجد بها عبر سلطته القائمة. وهذا ما حصل للدولة اللبنانية، التي فرضت عليها الدول والمؤسسات المانحة قيام حكومة تنفّذ الاصلاحات اللازمة على مختلف الصعد، قبل منحها المساعدات التي من شأنها إنقاذها من الأزمة المالية والاقتصادية التي تعاني منها.

ولا بدّ من الاعتراف بأن أحد الأسباب الرئيسية لما وصلنا إليه هو عدم اعتماد السلطة سياسة النأي بالنفس، ووقوفها في الآونة الأخيرة إلى جانب محور الممانعة، الأمر الذي أبعدها عن حلفائها التقليديين، ولا سيما دول الخليج التي منعت عنها الدعم المالي والمساعدات التي كان من شأنها أن تحول دون وقوعها في العجز الذي وصلت إليه. وينبغي للمؤتمر الدولي، الذي نتمنى عقده، أن يأخذ في الاعتبار هذا الواقع الذي أسهم إلى جانب عوامل أخرى، في فشل نظام الحكم، وانهيار ركائز الدولة.

من هنا فإن المطلب، الذي رفعه البطريرك الماروني وأيدته معظم مكونات المجتمع اللبناني لجهة إعلان حياد لبنان بشكل دائم، يجب أن يكون البند الأول في جدول أعمال المؤتمر الدولي، ليصبح هذا المبدأ نصًّا دستوريًّا، ملزمًا لأي سلطة تتولى الحكم في لبنان، ومكفولًا من جانب الأمم المتحدة.

إن التدخل المباشر للأمم المتحدة ورعايتها لمؤتمر خاص بلبنان أمر ضروري لنجاحه، باعتبار أنه سيحظى بموافقة مجلس الأمن وخصوصًا الأعضاء الدائمين فيه، الذين يملكون، فرادى ومجتمعين، وسائل ضغط كافية للتأثير على القوى السياسية المشاركة في المؤتمر ولحملها على التفاهم وإيجاد الحلول. وقد يكون لأصدقاء لبنان، وفي طليعتهم فرنسا والفاتيكان، دور أساسي في دفع الأمم المتحدة إلى رعاية هذا المؤتمر، الذي يشكل الطريق الوحيد لخلاص لبنان، بعدما فشلت كل المحاولات الداخلية في إنقاذ دولته من الانهيار الكامل. وفي هذا السياق، من المؤسف جدًّا أنَّ بعض الزعماء السياسيين، بسبب تمسكهم بمصالحهم الشخصية وارتباطاتهم الخارجية، تنصّلوا مما تعهّدوه للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، حتى انه عزف أخيرًا عن مساعيه، مع تأكيد فرنسا استمرارها في دعم الشعب اللبناني، على مختلف الصعد، وفي الرهان على قوى المعارضة أن تشارك في الانتخابات النيابية المقبلة، فتتمكن عن طريق تداول السلطة من تحقيق التغيير المنشود.

وفي كل حال، ينبغي أن نوضح أن الغاية من المؤتمر ليست الحلول محل اللبنانيين في تحديد نظامهم وتقرير مصير دولتهم ومستقبل علاقاتهم الوطنية، بل المطلوب جمعهم إلى طاولة واحدة لكي يتحاوروا هم ويتفقوا هم، بحيث يقتصر دور المنظمة الأممية على الرعاية والمراقبة وتقريب وجهات النظر والمساعدة على إيجاد المخارج، وعدم السماح بانفضاض المؤتمر إلا باتفاق شامل، يكون لبنوده ومقرراته طابع إلزامي، يفرض على الأفرقاء اللبنانيين احترامها وتطبيقها، فمثل هذا الدور يشجع المتحاورين على ابتكار الحلول، ويضمن في ما بعد حسن تنفيذها ويؤدي بالنتيجة إلى خلاص لبنان.

وبدلاً من استمرار فرنسا صديقة لبنان التقليدية، في السعي إلى حلّ داخلي بإشرافها، لم يُكتب له حتى اليوم أي نجاح، فمن الأجدى بنظرنا أن تبادر بما تملك من تأثير على الصعيد الدولي، إلى إقناع الدول المؤثرة من أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الولايات المتحدة وروسيا، بالدعوة إلى هذا #المؤتمر الدولي الخاص بلبنان.

وفي الخلاصة، كما أن دولة لبنان الكبير نشأت إثر مؤتمر دولي، فإنقاذها يتطلب تدخلًا جديدًا للأمم المتحدة، يعيد بناء هذه الدولة، بعدما تفككت مؤسساتها، وأصبحت مهددة في وجودها وديمومتها.

■ **نقيب المحامين ووزير الإعلام سابقًا**

١ مقال الوزير السابق سجعان قزي، الأسباب الموجبة للمؤتمر الدولي، افتتاحية جريدة "النهار" في ١٨ آذار ٢٠٢١.

٢ من المعلوم ان الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون تأثر بفكر هذا الفيلسوف، الذي كان مساعداً له في الجامعة.

٣ André–Marcel D'ANS, intervention dans le colloque précité, p. 133